دينا فإن ارتد منه لم يرجع على المذهب كما لو شهد شاهدان بدين وحكم به حاكم ثم ابرأ المحكوم عليه ثم رجع الشاهدان وحكم به حاكم ثم ان المحكوم عن الشهادة فانهما لا يغرمان المحكوم عليه شيئا ولو اصدق تيمما دينا ثم تيمم وهبت منه ففيه القولان في الهبة المعين وقيل يرجع بالشرط قطعا والله اعلم **فرع** خالع زوجته قبل الدخول على شيء غير الصداق فله المسمى الذي خالع عليه وهل هو نصف الصداق او ان خالعها على صداقها فلها الكل وعلى الثاني له عاد اليه نصف الصداق بالخلع فتحصل البينونة وتبطل التسمية في نصيبه وفي نصيبها قولان تفريق الصفقة فان صححنا التسمية فيه وهو الاصح اي في نصيبها فللزوج الخيار ان كان جاهلا بالتحريم والتفريق فان فسخ رجع عليها بنصف المثل على الاظهر وعلى القول الاخر بمثل نصف الصداق وقيمته والله اعلم **فصل في المتعة وهي** واجبة **لكل** زوجة **لم** يسم لها صداقا **فرقة** بالطلاق **ياتها** او الفرقة بفسخ يحصل بالموت فله توجب متعة بالاجماع قاله النووي وفرقة تحصل في الحيوة كالطلاق فان كان قبل الدخول فلها ان لم تقبض المهر فلها المتعة وان تشطر فلا متعة لها على المشهور وان كان بعد الدخول فلها المتعة على الاظهر وكل فرقة من الزوج لا بسبب فيها او من اجنبي كالطلاق فمثل ان لاعن او وطيء ابنة زوجته بشبهة ونحو ذلك والخلع كالطلاق على الصحيح ولو علق الطلاق بفعلها ففعلت اذا قلنا منها ثم طلقها بعد المدة بطلبها فكالطلاق على الصحيح وكل فرقة منها او بسبب فيها لا متعة فيها كفسخها بإعساره او تعنينه او فسخه بعيبها او لو اشترى زوجته فلا متعة على الاظهر واعلم ان المتعة يستوي فيها المسلم والذمي والحر والعبد والحرة والامة وفي قول سبب العبد والامة كالمهر ويستحب والمتعة ان لا تنقص على ثلاثين درهما واما الواجب فان تراضيا بشيء وان تنازعا قدرها القاضي باجتهاده على الصحيح ويعتبر حالهما على الصحيح وهو ظاهر نص الشافعي والمختصر ويجوز ان تزاد المتعة على نصف مهرها على الصحيح لا طلاقا ولا آية وفي قول بشرط ان لا تزاد على نصف صداقها وفي آخر ان تنقص عن النصف والله اعلم **فصل في الولية** على الامرين مستحبة والاجابة اليها واجبة لامن عدا الولية طعام العرس متخذة من الزفاف وهو الجمع بين الزوجين بحق ما وقال الشافعي والاصحاب والولية تقع على كل دعوة تتخذ لسرور حادث من نكاح او ختان او غيرهما والاشهر

انتعالها

استعمالها عند الاطلاق في النكاح وتقيد في غيره ويقال للدعوة لختان اعذار وبه سمي الولد عذيقة ولسلامة المرأة من الطلق خرس ولذوم المسافر فنيعة ولاحداث البناء وكيرة ولما يتخذ للهيمنة وضيمة ولما يتخذ بلا سبب مأدبة وقيل المأدبة الاصح من يصنع ولية التمام من السفر وفيه خلاف لاهل اللغة فقال الازهري عن الفراء القادم وقال ابن حبيب المحكم هو طعام يصنع للقادم وهو الاظهر والله اعلم **قلت** ذكر الجيلي المسألة وقال يستحب للمسافر ان يطعم الناس وتقل فيه اثار فعلى الاصح يستحب وغيره فخرم بذلك وهو عكس ما صححه النووي والله اعلم وهل ولية العرس واجبة ام لا قولان احدهما انها واجبة لقوله عليه الصلاة والسلام لعبد الرحمن بن عوف وقد تزوج اولم ولو بشاة حديث صحيح رواه الشيخان ولانه عليه الصلاة والسلام ما تركها حضرا ولا سفرا والاظهر انها ليست بواجبة لقوله صلى الله عليه وسلم ليس في المال حق سوى الزكاة ولانها طعام لا تختص بالمحتاجين فاشبهت الاضحية وقيل سنة للاحاديث الاول محمول على تاكد الاستحباب وقيل بها فرض كفاية اذا فعلها واحد او اثنين سقط عن باقي ناحية وشاع وظهر سقط عن الباقين واما سائر الولايم غير ولية العرس فالمذهب الذي قطع به الجمهور انها مستحبة ولا تاكد ولية العرس وفي قول ان سائر الولايم واجبة وهو قول شاذ ضعيف والاول هو المذهب وقيل الولية للقادم شاة لانه عليه الصلاة والسلام اولم عن زينب بنت جحش رضي الله عنها بشاة وباي شيء اولم كفى لانه عليه الصلاة والسلام اولم على صفية رضي الله عنها بسويق وتمر واما الاجابة الى الولية فان كانت ولية عرس فان وجبنا الولية وجبنا الاجابة وان لم نوجبها وجبت الاجابة ايضا على الاصح وصحة العزيز والروياني وغيرهما وهو الاصح الصحيح من مذهب حملا لية فيها وفي رواية من لم يجب الدعوة فقد عصى الله ورسوله رواه مسلم وما عدا ولية العرس فالمذهب ان الاجابة اليها مستحبة ثم اذا اوجبنا الاجابة فهي فرض عين على الاصح وقيل فرض كفاية ثم الاجابة حيث اوجبناها انما تجب وتستحب بشروط وهي مع قول الشيخ الامن عذر احدها ان يعم بالدعوة جميع من يجمعهم غرض صحيح فان خص اغنياءهم وفقراءهم دون ما اذا خص الاغنياء قال رسول الله صلى الله عليه وسلم شر الطعام طعام الوليمة يمنعها من ياتيها ويدعى اليها من ياباها رواه مسلم الثاني ان يخصه بالدعوة لنسبه او يعتذ اليه شخصا

Copyright King Saud University